آخر الأخبار لحظة بلحظة إلى جوالك

أرسل N أو ن ZAIN 98938 | WATANIYA 1422 | VIVA 55665

لتتواصل Alrai.np @AlraiMediaGroup

قمة «التعاون» تبنّت مقترح خادم الحرمين لتشكيل كيان واحد

«الاتحاد» الخليجي... لمواجهة إعادة رسم المنطقة

- تسريع مسيرة التطوير والإصلاح الشامل وتحصين الجبهة الداخلية وترسيخ الوحدة الوطنية
- تحقيق المزيد من المشاركة لجميع المواطنين والمواطنات لفتح آفاق المستقبل الرحب
- العمل لتحقيق أعلى درجات التكامل الاقتصادي وتجاوز عوائق الاتحاد الجمركي والوحدة النقدية والسوق المشتركة
- تفعيل ديبلوماسية مجلس التعاون لخدمة القضايا الوطنية والعربية والإسلامية

خادم الحرمين الشريفين متوسطا سمو الشيخ صباح الأحمد وحمد بن خليفة وقابوس بن سعيد وحمد بن عيسى ومحمد بن راشد ونايف بن عبدالعزيز

أعلن قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن تبنيهم لمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بشأن تجاوز مرحلة التعاون بين دول المجلس الى مرحلة الاتحاد في كيان واحد.

وقال الامين العام للمجلس عبد اللطيف الزياني ان القمة قررت «تبني مبادرة الملك عبد الله لتشكل دول المجلس كيانا واحدا ومواجهة التحديات».

واضاف في البيان الختامي لاجتماعات الدورة الـ 32 للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في الرياض برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، وبحضور صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وملك مملكة البحرين حمد بن عيسى آل خليفة وسلطان عمان قابوس بن سعيد وأمير قطرالشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ونائب رئيس الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، أضاف ان قادة دول مجلس التعاون قرروا تبني مبادرة الملك عبدالله ووجهوا المجلس الوزاري (وزراء الخارجية) بتشكيل هيئة متخصصة بواقع ثلاثة اعضاء عن كل دولة لدراسة مبادرة الملك عبدالله وكل المقترحات التي تم تداولها خلال القمة، مبينا ان «على الدول الاعضاء تقديم مرشحيها في موعد اقصاه شهر فبراير المقبل فيما تعقد بعد ذلك اجتماعها في مقر الامانة العامة للمجلس في العاصمة السعودية الرياض لترفع تقريرها الاولي الى المجلس الوزاري في اجتماعه المقبل في مارس 2012».

والقى الزياني اثر ذلك «اعلان الرياض» الذي اكد على تبني قادة دول المجلس مبادرة خادم الحرمين الشريفين «لتجاوز مرحلة التعاون الى مرحلة الاتحاد لتشكل دول المجلس كيانا واحدا يحقق الخير ويدفع الشر استجابة لتطلعات مواطني دول المجلس ومواجهة التحديات التي تواجهها»، انطلاقا مما «يواجه دول المجلس من متغيرات وتحديات ومخاطر تهدد إعادة رسم الأوضاع في المنطقة وتستهدف الروابط التي تجمعها ثم يستدعي ربط الصفوف وتوحيد الرؤى وحشد الطاقات المشتركة».

- التصدي للمحاولات الخارجية من جهات مأزومة تحاول إثارة الفتنة والتحريض الطائفي والمذهبي

ودعا الاعلان الى «تسريع مسيرة التطوير والاصلاح الشامل داخل دولهم بما يحقق المزيد من المشاركة لجميع المواطنين والمواطنات ويفتح آفاق المستقبل الرحب مع الحفاظ على الامن والاستقرار وتماسك النسيج الوطني والرفاه الاجتماعي».

وحض على «تحصين الجبهة الداخلية وترسيخ الوحدة الوطنية استنادا الى المساواة بين جميع المواطنين والمواطنات امام القانون وفي الحقوق والواجبات والتصدي للمحاولات الخارجية من جهات مأزومة تحاول تصدير ازماتها الداخلية عبر اثارة الفتنة والانقسام والتحريض الطائفي والمذهبي».

واكد الاعلان ضرورة «العمل الجاد لتحقيق اعلى درجات التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وتجاوز العوائق التي تعترض مسيرة الانجاز للاتحاد الجمركي والوحدة النقدية والسوق المشتركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية».

ودعا الى «تطوير التعاون الدفاعي والامني بما يكفل التصدي بسرعة وفعالية بشكل جماعي وموحد لاي مخاطر أو طوارئ».

كما دعا الاعلان الى «تفعيل ديبلوماسية مجلس التعاون لدول الخليج العربية لخدمة القضايا الوطنية والعربية والاسلامية والتواصل الجماعي الموحد مع كافة القوى الاقليمية والدولية وصون المصالح المشتركة لدول المجلس في المحافل الدولية كافة».

وشدد على ضرورة «تعميق الانتماء المشترك لشباب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحصين هويته وحماية مكتسباته عبر تكثيف التواصل والتعاون والتقارب بينهم وتوظيف الانشطة التعليمية والاعلامية والثقافية والرياضية والكشفية لخدمة هذا الهدف».

دعوة إيران إلى الكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية

أعرب المجلس الأعلى عن بالغ القلق لاستمرار التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون، ومحاولة بث الفرقة، واثارة الفتنة الطائفية، بين مواطنيها، في انتهاك لسيادتها واستقلالها.

وطالب إيران بالكف عن هذه السياسات والممارسات، والالتزام التام بمبادئ حسن الجوار، والاحترام المتبادل، والأعراف والقوانين والمواثيق الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل الخلافات بالطرق السلمية والحوار المباشر، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، بما يكفل الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة.

وتابع المجلس الأعلى مستجدات الملف النووي الإيراني بقلق بالغ، مؤكداً على أهمية التزام إيران بالتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مجدداً التأكيد على مواقفه الثابتة بشأن أهمية الالتزام بمبادئ الشرعية الدولية، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وجعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي، منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، منوها في الوقت ذاته بالجهود الدولية، لحل أزمة الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية.

وأكد المجلس الأعلى على حق دول المنطقة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، في إطار الاتفاقية الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها، وتطبيق هذه المعايير على جميع دول المنطقة، مؤكداً على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية للتفتيش الدولي، من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

استمرار خطوات بناء منظومة دفاعية تحقق الأمن الجماعي للمجلس

اطلع المجلس الأعلى على ما توصل إليه مجلس الدفاع المشترك، في دورته العاشرة، التي عقدت في أبوظبي نوفمبر 2011، بشأن مختلف مجالات التعاون العسكري والدفاع المشترك، ووافق المجلس الأعلى على الاستفادة من المتقاعدين العسكريين والمدنيين الخاضعين لقانون نظام التقاعد العسكري، للعمل في مختلف الجهات الحكومية وشبه الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص بدول المجلس، كما صادق المجلس الأعلى على القرارات التي توصل إليها مجلس الدفاع المشترك، في دورته العاشرة.

وعبَّر المجلس الأعلى عن ارتياحه للإنجازات التي تحققت في مجال التكامل الدفاعي بين دول المجلس، مؤكداً على استمرار الخطوات العملية من إجراءات ودراسات لبناء منظومة دفاعية مشتركة تحقق الأمن الجماعي لدول المجلس.

كما تدارس المجلس الأعلى مسيرة التنسيق والتعاون الأمني بين الدول الأعضاء، في ضوء ما توصل إليه الاجتماع الثلاثون لوزراء الداخلية، الذي عقد في الإمارات العربية المتحدة، بتاريخ 7 ديسمبر 2011م، واعتمد قراراته. وأعرب المجلس الأعلى عن ارتياحه لما تحقق من انجازات وخطوات، تعزيزاً لأمن الدول الأعضاء، وحماية للمكتسبات الوطنية، مؤكداً على أهمية تكثيف التعاون، لا سيما في ما يتعلق بتبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء.

مطالبة سورية بوقف آلة القتل ووضع حدٍّ لإراقة الدماء

ثمّن المجلس الأعلى الجهود التي يبذلها مجلس جامعة الدول العربية، على مستوى وزراء الخارجية، بشأن الوضع في سورية، مُشيداً بالمبادرة العربية التي أعتمدها مجلس الجامعة، في دورته غير العادية في 28/8/2011، والقرارات الصادرة عن الجامعة بهذا الخصوص، بالجهود الحثيثة التي بذلتها اللجنة الوزارية المعنية بمتابعة الوضع في سورية، وكذلك بالقرارات والجهود الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي.

ودعا المجلس الحكومة السورية إلى تطبيق بنود المبادرة العربية كافة، وتنفيذ البروتوكول الخاص بمهمة بعثة مراقبي جامعة الدول العربية.

كما طالب الحكومة السورية بالوقف الفوري لآلة القتل، ووضع حد لإراقة الدماء، وإزالة أي مظاهر مسلحة، والإفراج عن المعتقلين، كخطوة أولى للبدء في تطبيق البروتوكول، حرصاً على الشعب السوري الشقيق، وحمايته وتحقيق تطلعاته، والحفاظ على أمن ووحدة واستقرار سورية.

سمو الأمير مترئسا وفد الكويت في القمة

استنكار محاولة اغتيال سفير السعودية ودعوة المجتمع الدولي لتحمّل مسؤولياته

استنكر المجلس الأعلى محاولة اغتيال سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الولايات المتحدة الأميركية، وأيد الإجراءات والخطوات التي ستتخذها المملكة العربية السعودية بهذا الشأن. كما دعا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته أمام هذه الأعمال الإرهابية، ومحاولة تهديد استقرار الدول، والأمن والسلم الدوليين.

ورحب بصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالموافقة على القرار الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية لإدانة الهجمات الإرهابية ضد المتمتعين بالحماية الدولية.

وعبر المجلس عن تأييده الثابت لكل جهد إقليمي ودولي يهدف إلى مكافحة الإرهاب، ومُجدداً، في الوقت نفسه، التأكيد على ضرورة تفعيل القرارات والبيانات الصادرة عن دول المجلس والمنظمات والمؤتمرات الإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

وأشاد المجلس الأعلى بتدشين مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، في فيينا، والذي يأتي إنشاؤه تتويجاً لمقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، خلال المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب، الذي استضافته المملكة العربية السعودية، خلال شهر فبراير من عام 2005، معرباً عن أمله في أن يُسهم إنشاء هذا المركز في معالجة أسباب هذه الظاهرة ومكافحتها، وتعزيز الجهد الدولي في دعم واستقرار الأمن والسلم الدوليين.

دعم طلب فلسطين لعضوية الأمم المتحدة

استعرض المجلس الأعلى مستجدات القضية الفلسطينية، وأكد أن السلام الشامل والعادل والدائم لا يتحقق إلا بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، على حدود الرابع من يونيو 1967م، وعاصمتها القدس الشرقية، وطالب المجتمع الدولي اتخاذ موقف حاسم بإلزام إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة كافة إلى خط الرابع من يونيو 1967 في فلسطين والجولان العربي السوري المحتل، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان، واحترام القرارات والقوانين الدولية في هذا الشأن.

وعبر المجلس الأعلى عن دعمه لطلب دولة فلسطين قبولها عضواً في الأمم المتحدة، باعتباره انتصاراً للحق والعدالة، والقانون والشرعية الدولية، ودعماً لخيار السلام، وتعزيزاً لفرص نجاح المفاوضات.

تأييد كامل لخطوات البحرين في الحفاظ على أمنها ووحدتها

أشاد البيان الختامي للقمة بالنهج السليم والثوابت الوطنية التي ينتهجها الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، ولما تحقق من أمن واستقرار وطمأنينة في ربوع مملكة البحرين، معربا عن تقديره البالغ للخطوات الجادة والرؤية الشاملة التي اتخذها من أجل دعم أسس دولة القانون والمؤسسات والتعايش السمح بين جميع أطياف المجتمع.

وأكد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بهذا الشأن وقوفه وتأييده الكامل والتام والدائم لمملكة البحرين وقيادتها الرشيدة في الإجراءات التي تتخذها لضمان الحفاظ على الوحدة الوطنية والإصلاح والتنمية والتطوير وسلامة المملكة وأمنها واستقرارها ومواجهة أي تحديات أو تهديدات تتعرض لها.